الأمم المتحدة

E/CN.6/2016/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 March 2016
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري بشأن تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز أعده رئيس الاجتماع

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في جلستها الثالثة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦ اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري حول موضوع ''تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' في إطار الموضوع العام ''تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة''. وتبادل المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الخبرات والدروس

220316 210316 16-04416 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستفادة والممارسات السليمة فيما يتعلق بهذا الموضوع مع التركيز على مراعاة الاستجابة للاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ - وترأست اجتماع المائدة المستديرة تاتو غودينهو، وزيرة شؤون سياسات تعزيز عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي في البرازيل، وتولى مسؤولية إدارة المناقشات ديفيد نابارو المستشار الخاص للأمين العام المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتغير المناخ. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ٢٥ دولة من الدول الأعضاء وكذلك ممثل المفوضية الأوروبية. وانتهى الاجتماع بملاحظات ختامية قدمتها لاكشمي بوري، الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية لشؤون مكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

الإصلاحات القانونية والتدابير السياساتية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣ - شدد عدة مشاركين على أهمية تصديق وتنفيذ الإطار القانوني الدولي لحماية حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والصكوك الإقليمية مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي، والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتحقق توافق في الآراء على أن وجود أطر قانونية وسياساتية وطنية راسخة هو أمر بالغ الأهمية لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأُبلغ عن إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى مواءمة الأطر الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٤ - وسلط المشاركون الضوء على اعتماد أحكام دستورية تحظر التمييز على أساس نوع الجنس، واعتماد تشريعات بشأن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين. وأبلغ عن إحراز تقدم على مسار الإصلاحات القانونية والسياساتية الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، بما في ذلك منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتحرش الجنسي والعنف المترلي. وأُشير أيضاً إلى أهمية وجود أحكام تكفل تحسين التوازن بين العمل والحياة الشخصية من خلال تدابير من قبيل الإجازة الوالدية وتوفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة ميسورة ومُتاحة للجميع باعتبارها عوامل تمكين حاسمة الأهمية لتيسير وصول المرأة إلى سوق العمل. وتشمل المجالات الأخرى المرتبطة بإصلاح القوانين والسياسات إجراء تغييرات في القوانين الجنائية والقوانين الناظمة للجنسية والعمل والعمالة والأراضي والموارد الإنتاجية والصحة.

٥ - وأشار عدة مشاركين إلى إدراج تدابير خاصة مؤقتة في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية للتعجيل في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وذُكر أن الفضل في زيادة عدد النساء في المؤسسات السياسية وهيئات صنع القرار، بما فيها البرلمانات، يعود إلى تعزيز القوانين المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبالمثل، شُدد أيضاً على أهمية القوانين والسياسات المتعلقة بتخصيص حصصٍ وتحديد أهداف لمشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات وفي إدارة القطاع الخاص.

الآليات المؤسسية وغيرها من تدابير التنفيذ

٦ - ساد اتفاق واسع النطاق على أن اعتماد القوانين والسياسات ليس كافيا؛ وأن من الضروري إنفاذها بشكل كامل. وأشار عدة مشاركين إلى سياسات وآليات وتدابير أخرى متخذة لدعم تنفيذ القوانين الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة. وسلط عدد من المشاركين الضوء على خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بوصفها أدوات هامة إلى جانب إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات القطاعية، مثل الحد من الفقر. وأشار المشاركون أيضا إلى اعتماد خطط عمل وطنية في مجالات محددة، مثل صحة المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة.

٧ - وأكد المشاركون أن للمؤسسات والآليات دوراً في تعزيز المساواة بين الجنسين ورصد تنفيذ التشريعات والسياسات، بما في ذلك عن طريق الوزارات الرئيسية وآليات المساواة بين الجنسين. وذُكر أن التنسيق المتعدد القطاعات، بما في ذلك التنسيق بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يعتبر أمرا حاسم الأهمية لوضع نهج يتسم بمزيد من الاتساق والتعاون من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات الحكومية.

٨ - وذكر عدد من المشاركين أن التعاون بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات النسائية والمنظمات المناصرة لحقوق المرأة، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، أمر بالغ الأهمية من أجل فعالية تنفيذ ورصد القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وشُدِّد على الجهود الرامية إلى تعزيز بناء قدرات الموظفين الحكوميين، بمن فيهم موظفو إنفاذ القانون، باعتبارها أمراً ضرورياً لمراعاة الاعتبارات الجنسانية لدى تطبيق جميع الأطر القانونية والسياساتية. ونوقشت مسألة الاستثمار في التعليم وحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك تعليمهن مبادئ حقوق الإنسان للمرأة، بوصفها مسألة هامة لتمكينهن من المطالبة بتلك الحقوق ومنحهن القدرة على ذلك.

الثغرات المتبقية في التقدم المحرز والقضايا الرئيسية لمواصلة المضي قدماً

٩ - على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات، لا زالت هناك ثغرات وتحديات متبقية. وشدد عدة مشاركين على الحاجة إلى مواصلة العمل على إلغاء القوانين والأحكام التمييزية ضد المرأة لأسباب عديدة من بينها أنه يُعتبر شرطا أساسيا لتحقيق جميع أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وذكروا أن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة لحماية النساء والفتيات اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز. وأقروا بأن المعايير الاجتماعية التمييزية والتنميطات الجنسانية تمثل عقبات رئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتتطلب مزيدا من الاهتمام، بما في ذلك في النظام التعليمي. وأثار المشاركون مسألة أهمية زيادة إشراك الرجال والفتيان في التصدي للتمييز وترسيخ المعايير الاجتماعية التي تعزز المساواة بين الجنسين.

١٠ - وشدد عدة مشاركين على أن ثمة نقصاً في البيانات العالية الجودة والقابلة للمقارنة المُجمّعة على مرّ الزمن. وسلطوا الضوء على أهمية تحسين جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من أجل رصد التقدم المحرز والثغرات المتبقية وإرشاد عمليات وضع السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد المشاركون على ضرورة أن تكون الآليات والمؤسسات الوطنية المعنية بكفالة المساءلة أكثر فعالية وأن تُمنح موارد أفضل، وشددوا كذلك على الدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه المنظمات النسائية في تنفيذ ورصد الالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وأكد المشاركون مجددا التزامهم السياسي بمنح هدف تحقيق المساواة بين الجنسين الأولوية في الجهود الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل كامل، ودعوا إلى زيادة الاستثمار في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.